Journal of Scientific and Human Dimensions
مجلة الأبعاد العلمية والإنسانية
Volume 1, Issue 2, 2025, Pages: 412-425
Journal homepage: https://jshd.com.ly/index.php/jshd/en

The Extent of The Influence of Oversight on Decision-Making Within Financial Institutions

Abdulrahman Jummah Aldhabaa Alaqeeli *
Department of Business Administration and Finance, Tunis Institute of Graduate Studies, Tunis, Tunisia

مدى تأثير الرقابة في أخذ القرارات داخل المؤسسات المالية

عبدالرحمن جمعه الضبيع العقيلي*
قسم إدارة أعمال مالية، معهد تونس للدراسات العليا، تونس العاصمة، تونس

*Corresponding author: alagylayaldbie@gmaile.com

Received: October 13, 2025	Accepted: December 15, 2025	Published: December 31, 2025

Copyright: © 2025 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:
The aim of this article is to analyze the extent to which control affects decision-making within Libyan financial institutions. It is also fundamentally based on the extent of the auditor's contribution and role in the economic life of different societies in order to achieve the goals and objectives of the users of reports and financial statements. The study is based on a sample of 247 employees of the Ministry of Finance. Our study shows the extent of the Ministry's awareness of the importance of internal auditing, as well as the extent of the impact and role of the internal auditor's personal capabilities on decision-makers, and the extent of his role and contribution to decision-making. As the financial and administrative control is considered a distinguished model in the effectiveness and efficiency of the internal control system in both its financial and administrative parts, and it possesses most of the elements and components of internal control in the Ministry of Finance.

Keywords: The extent of the impact of oversight, Libyan financial institutions, The controller, The Ministry of Finance, Internal audit.

الملخص
الهدف من هذه المقالة هو تحليل مدى تأثير الرقابة في أخذ القرارات داخل المؤسسات المالية الليبية. كما ترتكز بشكل جوهري على مدى المساهمة والدور الذي يقوم به المراقب في الحياة الاقتصادية في المجتمعات المختلفة تحقيقا لأهداف وغايات مستخدمي التقارير والقوائم المالية. تقوم الدراسة على عينة من 247 من الموظفين وزارة المالية، تظهر دراستنا مدى أدراك والوعي الوزارة لأهمية التدقيق الداخلي، كذلك مدى أثر ودور القدرات الشخصية للمدقق الداخلي على متخذي القرار ومدى دوره ومساهمته في اتخاذ القرارات. حيث ان الرقابة المالية والإدارية تعتبر نموذجاً مميزاً في فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية بشقيه المالي والاداري ويمتلك أغلب العناصر والمقومات للرقابة الداخلية في الوزارة المالية.

الكلمات المفتاحية: مدى تأثير الرقابة، المؤسسات المالية الليبية، المراقب، وزارة المالية، التدقيق الداخلي.

1. المقدمة

وفي السنوات الأخيرة من القرن الحالي شهدت التطور الملموس نحو استخدام الأساليب الحكيمة في اتخاذ القرار. يعود بدرجة الأساس الي النمو المتسارع في استخدامات الحاسوب المختلفة في مجال الاداري والصناعي متمثلا في انظمه الانتاج المتكاملة والأنظمة المساعدة في اتخاذ القرارات والأنظمة الخبرية والتطورات الاخرى في مجال استخدامات الامر الذي تطلب ضرورة المام المعنيين بالعمل الاداري والصناعي من الاداريين ومحاسبين ومهندسين بأدوات التحليل الكمي لكي يتسنى لهم الاستفادة ومنها في الوصول الى قرار ناجح من خلال منهج علمي منظم ومتكامل.

تعتبر الرقابة الداخلية الوظيفة الدائمة والمستمرة التي ينبغي القيام بها في كافة الميادين والمجالات من حيث اعتبارها نظاما الأهداف المسطرة ومع تطور ً لضبط الأداء وضمان تحقيق حجم المشاريع الاقتصادية، ازد الاهتمام الإداري بنظام الرقابة الداخلية حتى يتمتع نظام المعلومات بخاصتي السالمة والمصداقية من خلال فرض الأدوات الرقابية وهذا ما تطلبه البنوك والمؤسسات المالية من أجل تأهيلها والنهوض بوضعيتها) الكف اروي، 2004)

2. مشكلة الدراسة:

على الرغم من الجهود البحثية الكبيرة في موضوع اتخاذ القرارات عربيا وعالميا، الا ان المحاولات العربية بالذات لازالت بحاجه الى اثراء كبير، وذلك لأهمية هذا الموضوع واهميه التغيرات التكنولوجية والإدارية المتطورة بشكل كبير, والتي تستدعي ضرورة متابعه هذه التغيرات في مجال اتخاذ القرارات وكذلك فان منهجيه اتخاذ القرارات تعتمد على عوامل سيكولوجيه كثيره ومتغيره تحكمها بشكل دائم وهذه العوامل قد يكون من المهمل للسيطرة عليها وقد لا يكون ذلك ممكنا، انطلاقا من ذلك فان هذه الدراسة جاءت للتعرف على بعض اسباب الخطأ في اتخاذ القرارات في المؤسسات المالية الليبية ايمان من الباحث بأهمية عمليه اتخاذ القرائن في العمل المصدر في شكل عام وادراك منه بحاجه المؤسسات المالية والإدارية لمثل هذه الدراسة يمكنها من الاستمرار باقل ما يمكن من الاخطاء وخاصه ان العمل المصرفي يتميز بالحساسية وعلى هذا الأساس ومن خلال الزيارات الميدانية والمقابلات الشخصية التي قام بها الباحث تبين ان مشكله الدراسة تتمثل في وجود ضعف في عمليه اتخاذ القرارات بالمؤسسة المالية الليبية واتخاذ قرارات عشوائية غير مدروسة وغير علميه سواء كانت هذه القرارات قرارات استراتيجية او روتينية, ويمكن تلخيص اهم المظاهر السلبية المترتبة عن هذه المشكلة في النقاط التأليه.

- ارتفاع حجم الديون المتعثرة والتي يترتب عليها زيادة المخصصات ونقص الأرباح.
- عدم وضع السياسات وتحديد للمسؤوليات بين الادارات والمركزية العالية وتعقيد في اجراءات العمل
- ان عدم اختيار الاشخاص المناسبين ذوي الخبرة والمؤهلات العلمية يخلق حالة من الفوضى واتخاذ قرارات عشوائية غير عملية ومدروسة مما يؤدي الى تدهور الوزارات
- عدم وجود نظام فعال للمعلومات يستند من خلالها لصنع اقرار يجعل من القرارات قرارات عشوائية ليست فعالة
- صعوبة الاتصال بين الادارات العليا والوسطى والإشرافية يعمل على البطء الشديد في اكمال اجراءات وطلبات العملاء والمستثمرين مما يؤدي الى اثار سلبية.

3. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في لترتكز بشكل جوهري على مدى المساهمة والدور الذي يقوم به المراقب في الحياة الاقتصادية في المجتمعات المختلفة تحقيقا لأهداف وغايات مستخدمي التقارير والقوائم المالية وإبراز العلاقة الموجودة بين نظام الرقابة الداخلية وإظهار طريقة عملها في اخذ القرار.

4. فروض البحث:

استناداً على متغيرات الدراسة والأبعاد الواردة بنموذج الدراسة وانطلاقا من مشكلة البحث تم صياغة عدد من فرضيات الدراسة لفرض قياس اثر المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة. وفيما يلي توضيح فرضيات الدراسة حيث جاءت كالاتي:

- هنالك علاقة ذات دلالة احصائية **بين** "أثر العوامل شخصية للمراقب على متخذي القرار " ومساهمة **المراقب الداخلي لاتخاذ** القرارات "
- هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين " أثر العوامل شخصية للمراقب على متخذي القرار " و" أدراك والوعي المؤسسات المالية لأهمية التدقيق الداخلي"
- هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين مدى دور ومساهمة التدقيق الداخلي في أتخاذ القرارات" و "أدراك **والوعي** المؤسسات المالية لأهمية التدقيق الداخلي

5. اهم المفاهيم :

مفهوم وتعريف الرقابة:

"الرقابة الداخلية هي مجموعة الأوراق المالية التي تساهم في السيطرة على الشركة. ويهدف من ناحية إلى ضمان حماية التراث وصونه وجودة المعلومات، ومن ناحية أخرى، تطبيق تعليمات الإدارة وتعزيز الأداء المحسن. يتجلى على أنها تنظيم أساليب وإجراءات كل نشاط من أنشطة الشركة للحفاظ على استدامتها. "(وسام المحاسبين القانونيين،2008)

"الرقابة الداخلية هي عملية ينفذها مجلس الإدارة والمسؤولون والموظفون في منظمة تهدف إلى تقديم ضمانات معقولة فيما يتعلق بتحقيق الأهداف (Frédéric BERNARD 2013)

تعتبر الرقابة عنصراً رئيسياً من عناصر العملية الإدارية التي يقوم بها المدير أو اى فرد مسئول عن أداء فرد آخر على الأقل في أي مستوى أدارى والرقابة لا يمكن ان تودى بشكل منفصل عن الوظائف الأخرى الإدارية من تخطيط وتنظيم وتنسيق للأداء، كما ان الرقابة الإدارية جزا لا يتجزأ من العملية الإدارية، فهي أولا تتأثر بفلسفة الإدارة ودرجة توافر الموارد اللازمة لتحقيق النتائج المرجوة.

وعرفها تيري على أنها تمثل عنصرا جوهرياً من عناصر الإدارة التي تسهم في كفاءة الانجاز وتتأكد من إتمام العمل على خير وجه.

وعرفها (هنري فايول) بأنها عملية التحقق من كل شي يتم تطبيقه حسب الخطة التي تم اختيارها بقصد توضيح الأخطاء والانحرافات ومن ثم تصحيحها ه وتجنب الوقوع فيها مرة أخرى (فتحي احمد زياب، 2012).

وعرفها (ديمول) بأنها الطريقة او الوسيلة التي تمكن الرئاسة من التعرف على أن الأهداف قد تحققت على أكمل وجه وبكفاية في الوقت المناسب والمحدد لها (زاهد محمد ديري، 2012).

أهداف الرقابة الداخلية

في البداية، كان الهدف من الرقابة الداخلية هو "توفير منظمة تسمح بالتسجيل الدقيق للمعاملات الاقتصادية والقانونية التي تمر بها الشركة" (Mikol, 1992). تحدد "الممارسة الجديدة للرقابة الداخلية" أربعة أهداف للرقابة الداخلية: أمن الأصول المادية وغير المادية والبشرية. جودة المعلومات التي تم جمعها، والامتثال للتوجيهات، أي جميع الأحكام التشريعية والتنظيمية، وجميع الأحكام الداخلية والخارجية الملزمة للمنظمة؛ تعظيم الاستفادة من الموارد التي تنطوي على "استخدام اقتصادي وفعال للموارد"، ولا سيما المالية والبشرية والمعلوماتية والمادية والهيكلية. تم تلخيص أهداف الرقابة الداخلية الأربعة في الشكل (1).

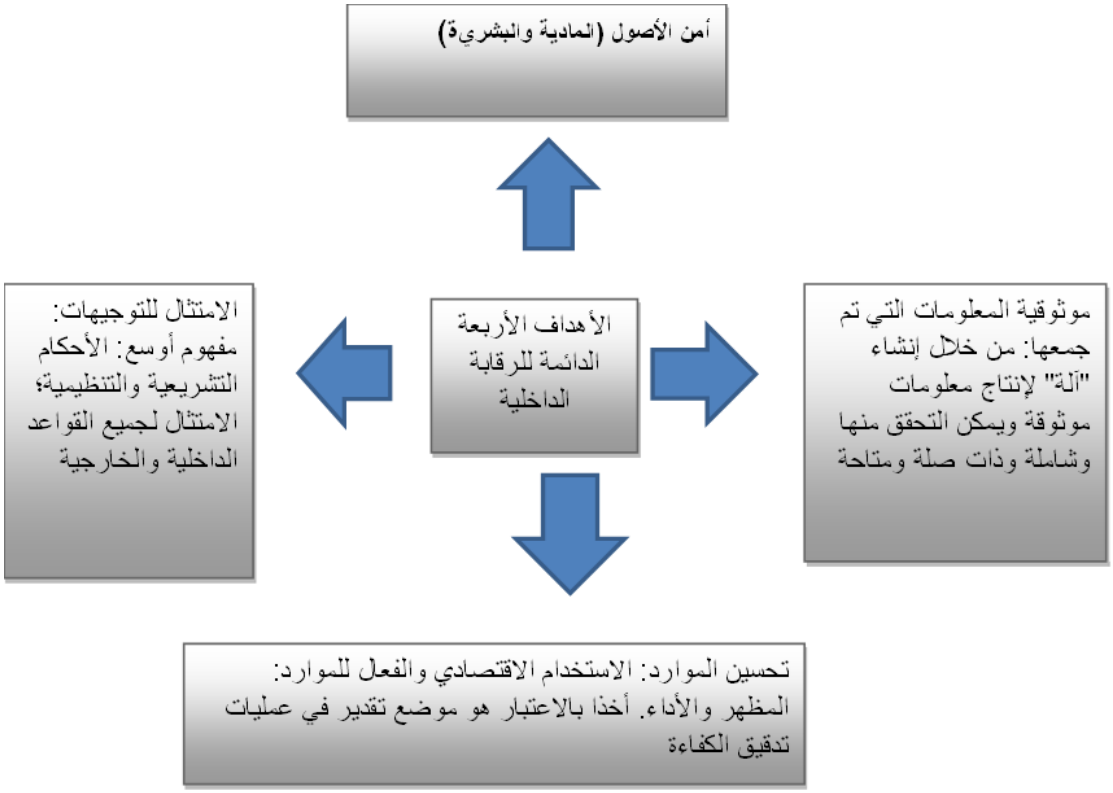

شكل 1: رسم بياني الأهداف الأربعة للرقابة الداخلية.

هذه الأهداف الأربعة، التي توجد بالضرورة في أي منظمة، تمنح الرقابة الداخلية بعدًا تشغيليًا وعالميًا. في الواقع، تعتبر الرقابة الداخلية جزءًا لا يتجزأ من الشركة حتى لو كان مستوى متطلباتها أو أدائها يختلف من مؤسسة إلى أخرى. بطبيعة الحال أكثر تطوراً وبالتالي أكثر وضوحا في المؤسسات الكبيرة، فهي ليست أقل فائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. هو أكثر بكثير من المتوقع. تختلف إجراءات الرقابة الداخلية حسب البيئة.

مفهوم اتخاذ القرار

لقد تعددت تعاريف اتخاذ القرار منها:

- اتخاذ القرار هو "اختيار بين بدائل مختلفة ويتفق هذا المعنىٌ مع طبيعة العديد من المواقف الإدارية حيث نجد أن متخذ القرار دائما في موقف يطلب إليه أن يختار بديلا معينا من بين البدائل المطروحة أمامه" .(وليد السيفو وآخرون، 2002)
- اتخاذ القرار هو "ذلك الاختيار الذي يفضله المدير بعد تحليله لموقف معين، ويعبر هذا الموقف عن تحديد سلوكي محدد يختص بما يجب القيام به، وما يجب تجنبه من مواقف أو أفعال" انس عبد الباسط عباس، 2011)

ومن التعاريف السابقة يمكن القول أن اتخاذ القرار عبارة عن سلوك وتصرف واع منطقي ذو طابع اجتماعي، ويمثل الحل أو التصرف أو البديل الذي تم اختياره على أساس المفاضلة بين عدة بدائل وحلول متاحة لحل المشكلة، ويعد هذا البديل الأكثر كفاية وفعالية بين تلك البدائل المتاحة لمتخذ القرار.

أهمية عملية اتخاذ القرار

تعتبر عملية اتخاذ القرار من الإجراءات التنظيمية المهمة في أي تنظيم، ويرتبط اتخاذ القرار بمختلف نشاطات المؤسسة وتتزايد أهمية هذه العملية كلما اتسعت وتعقدت مجالات وغايات القرارات المطلوب اتخاذها، ومن هنا يمدكن توضيح أهمية اتخاذ القرار في النقاط التالية:

- اتخاذ القرارات عملية مستمرة، حيث يدارس الإنسان العادي اتخاذ القرارات طوال حياته اليومية، فمن قراراته هنا كالسهلة والبسيطة وهناك الحاسمة والمصيرية، ولا يختلف الأمر في المؤسسة فهي مجموعة مستمرة ومتنوعة من القرارات الإدارية في مختلف المجالات كالإنتاج والتسويق وغيرها؛
- اتخاذ القرارات أداة المدير في عمله، وهي التي بواسطتها يدارس العمل الإداري حيث قرر ما يجب عمله؟ ومن يقوم به؟ ومتى القيام به؟ وعليه كلما ارتفعت قدرات المدير في اتخاذ القرارات كلما ارتفع مستوى أدائه الإداري؛
- اتخاذ القرارات الاستراتيجية يحدد مستقبل المؤسسة؛ حيث مثل هذه القرارات يكون لها تأثيرَ كبير على مصالح المؤسسة أو فشلها؛
- اتخاذ القرارات أساس لإدارة وظائف المؤسسة كالقرارات المتعلقة بالإنتاج أو التسويق أو الموارد البشرية أو التمويل، وكذا القرارات الخاصة بإدارة رأس المال واستخداماته؛
- اتخاذ القرارات جوهر العملية الإدارية من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة، لأن كلا من هذه الوظائف تنطوي على مجموعة من القرارات الإدارية الحاسمة.

العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار

على الرغم من تعدد القرارات التي قد يتخذها متخذ القرار في اليوم الواحد فإن العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرارات تزيد من صعوبة وكلفة هذه العملية وإذا ما تداخلت هذه العوامل بقوة فإنها تقود أحيانا إلى قرارات خاطئة) قرارات غيَر رشيدة)، لهذا فإن اتخاذ أي القرار يستلزم التفكير في العوامل المؤثرة في هذه العوامل يمكن تصنيفها على النحو التالي:

- ✓ **العوامل الإنسانية:** ويمكن التحدث عنها من خلال مدىقبولو إقناع الأفراد عن القرار الذي تم اختياره، بالإضافة إلى العادات والتقاليد والأعراف السائدة، ومدى مسايرة القرارات لذا، كذلك التسرع في اقتِّراح البدائل المختلفة للمشكلات وتبنيها دون دراسة متأنية أو تقدم جيد لهذه البدائل، والاعتماد بدرجة كبيرة على الخبرة السابقة بما فيها التحفيز والعواطف الخلط بين المشكلة ذاتها ومظاهر المشكلة وليس أسبابها، بالإضافة إلى عدم اهتمام متخذ القرار باحتمالات المقاومة للتحفيز للتغيير من جانب أفراد المجتمع التعليمي
- ✓ **العوامل التنظيمية:** تشمل على سبيل المثال ما يلي:
  - عدم وجود نظام جيد للمعلومات؛
  - عدم وضوح العلاقات التنظيمية بين أفراد المجتمع؛
  - حجم المؤسسات ومدى انتشارها جغرافيا؛
  - مدى توافر المواد المالية والبشرية والفنية للمؤسسات؛
  - عدم وضوح الأهداف الأساسية للمؤسسات.
- ✓ **العوامل المرتبطة بالعائد والتكلفة :تنطوي** على تحديد وتقيم كل نفقات البدائل المقتَّرحة لحل المشكلة، وكذلك العوائد المرتبطة بهذه النفقات على مدى فتَّرة زمنية معينة.
- ✓ **عوامل أخرى :**تتمثل فيما يلي:
  - ضغوط الوقت؛
  - التعارض بين أهداف المؤسسات وأهداف بعض مؤسسات المجتمع المحلي؛
  - التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع؛

6. الدراسات السابقة:

قام الباحثان بمراجعة العديد من المكتبات العامة والجامعات السودانية والاطلاع على الدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع الدراسة الحالية، وتشمل الدراسات الاتية:

(ZARHLOUL ،2022) هدفت الى دور المدقق الداخلي في أداء نظام الرقابة الداخلية (ICS). في البداية، فقد كان تفكير موجهًا نحو تعميق مراجعة الأدبيات من أجل فهم أفضل لمفاهيم وطبيعة العلاقات بين التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية، ثم منهجية البحث المتبعة، ثم قدم الباحث النتائج. توصيل دليل مقابلة مع سبعة مدققين وعضو في لجنة الإدارة الذين يعملون في بنوك مغربية مختلفة، والتي تقدم نوعين، يعتبر الأول أن المعلومات والتواصل هما شروط نجاح ICS، والثاني يؤكد على أهمية الالتزام بمكونات الرقابة الداخلية.

دراسة سمير سليمان الجمل وعاطف الطيطي 2020 هدفت الدراسة إلى التعرف مدى أثر الرقابة الداخلية على أداء العاملين في البنوك الإسلامية وفقا لعدة متغيرات. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. حيث شملت الدراسة 40 فرد يعملون في البنوك الإسلامية في محافظة الخليل. استخدمت الاستبيان كأداة لجمع البيانات من عينة الدراسة. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة الداخلية الرقابة المالية، الرقابة الإدارية، الضبط الداخلي على أداء العاملين في البنوك الإسلامية.

دراسة طنينه 2017 :قامت هذه الدراسة الى التعرف على مدى تأثير الرقابة الداخلية في الأداء المالي للقطاع المصرفي في فلسطين ولتحقيق اهداف الدراسة تم تحليل سلسله زمنية من القوائم المالية للمصارف العاملة. حيث تم استخراج مؤشرات الأداء المالي للمصارف كما تم تصميم استبانة مكونة من 6 محاور، لقياس اثر الرقابة الداخلية في المصارف العاملة حيث تم توزيع الاستبانة على عينة عشوائية من مجتمع الدارسة المكون من العاملين في مجال الرقابة الداخلية في المصارف. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والبرنامج الإحصائي SPSS والمعالجات الإحصائية المناسبة في التحليل لهذا الخصوص وكان من اهم نتائج الدراسة : وجود علاقة طردية بين عناصر الرقابة الداخلية في قطاع المصارف في الضفة الغربية والعائد على الأصول ROA، وجود علاقة طردية بين عناصر الرقابة الداخلية في قطاع المصارف في الضفة الغربية و العائد على حقوق الملكية ROE ، وجود اثر ايجابي طردي دال احصائيا عند المستوى.($\alpha \leq 05.0$) لعناصر الرقابة الداخلية في قطاع المصارف في الضفة الغربية على العائد على السهم الواحد EPS (،) وجود اثر ايجابي طردي دال احصائيا عند المستوى ($\alpha \leq 05.0$) لعناصر الرقابة الداخلية في قطاع المصارف في الضفة الغربية على القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (M/B)،وجود علاقة ايجابية دالة إحصائيا عند المستوى ($\alpha \leq 05.0$) بين جميع أبعاد الرقابة الداخلية للقطاع المصرفي وبين جميع مقاييس الأداء.

.دراسة KAMAU 2016: دراسة هدفت إلى معرفة الآثار المترتبة على ممارسة الرقابة الداخلية على الأداء المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مقاطعة نيروبي. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في الدارسة حيث تكون مجتمع الدارسة من جميع الشركات الصغيرة والمتوسطة في مقاطعة نيروبي. استخدمت عينة عشوائية بسيطة تكونت من 100 شركة من الشركات الصغيرة والمتوسطة وقد تم اختيارها عشوائيا. وقد استخدمت كل من البيانات الأولية والبيانات الثانوية في الدراسة، التي تم جمعها باستخدام الاستبيانات ذاتيا والبيانات الثانوية على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جمعت من التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. اظهرت النتائج أن بيئة الرقابة وتقييم المخاطر له علاقة سلبية مع الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وأظهرت النتائج أيضا وجود علاقة إيجابية بين أنشطة الرقابة والمعلومات والاتصالات والمراقبة والأداء المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة في مقاطعة نيروبي. وخلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية بين الأداء المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة في مقاطعة نيروبي وبيئة الرقابة وتقييم المخاطر. وخلصت الدراسة أيضا أن هناك علاقة مباشرة بين أنشطة المراقبة والمعلومات والاتصالات والمراقبة والأداء المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة في مقاطعة نيروبي.

دراسة عياش (2005): تناولت الدراسة تقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في إحكام الرقابة على أنشطة وكالة الغوث (الأونروا) في قطاع غزة، ومدى توافقه مع متطلبات معايير المراجعة الدولية. كما هدفت إلى تقييم مدى فعالية هذا النظام في تحقيق الأهداف المالية والإدارية للرقابة الداخلية الفعالة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تُظهر أن نظام الرقابة الداخلية المطبق في وكالة الغوث بقطاع غزة يُعد نظاماً فعالاً نسبياً في إحكام الرقابة على أداء وأنشطة الوكالة، وأنه يعمل وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة، كما أنه يساهم في توفير الحماية اللازمة للأصول والممتلكات بدرجة كبيرة نسبياً. بالإضافة إلى ذلك، فإن البيانات المالية والمحاسبية تُظهر بشكل صادق وعادل بدرجة تسمح بالاعتماد عليها في التخطيط والمراجعة. وأوصت الدراسة ببذل مزيد من الجهد لتحسين وتطوير عناصر ووسائل وأدوات الرقابة الداخلية بما يزيد من كفاءتها.

الدراسة الميدانية:

أ) اجراءات الدراسة الميدانية

- **مجتمع وعينة الدراسة:**

اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي، وتبرز اهميته في البحوث العلمية ليس من مجرد انه يصف الاشياء الظاهرة للعيان، بل انه اسلوب يتطلب البحث والتدقيق في الاساليب والمسببات للظاهرة الملموسة وطبيعتها، لذلك فهو اسلوب فعال في جمع البيانات والمعلومات، وبيان الطرق والامكانيات التي تساعد في تطوير الوضع الي ما هو افضل. كما يهدف المنهج الوصفي الي وصف طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة المتمثلة في الرقابة الادارية كمتغير مستقل واتخاذ القرارات كمتغير تابع، وحيث لا يقتصر هذا المنهج علي وصف الظاهرة وإنما يشمل تحليل البيانات وقياسها وتفسيرها والتوصل الي وصف دقيق للظاهرة (المشكلة) ونتائجها.

اعتمد الباحث الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، حيث احتوت الاستبانة على قسمين، القسم الاول البيانات الشخصية للمبحوثين، القسم الثاني وقد اشتمل على الاسئلة المتعلقة بفرضيات البحث، وقد طلب الباحثان من المبحوثين، ان يستخدموا عبارات مثل، اوافق-لا اوفق –محايد، للإجابة على الاسئلة المطروحة في الاستبانة.

- **معدل الاستجابة:**

حيث قام الباحث بتوزيع عدد (300) استبيان علي مفردات العينة المكونة من الموظفين وزارة المالية . وبمساعدة مقدرة ومشكورة من هؤلاء تمكن الباحثان من استلام ردود المبحوثين في فترة معقولة معدل الاستجابة للمبحوثين. ويلاحظ من الجدول التالي ان عدد الاستبيانات المستردة فارغة كانت صفر، والاستبيانات المستردة بإجابات فارغة او بإجابات جزئية (41) بنسبة تساوي (13.6 %) بينما كانت هنالك استبيانات غير مستردة (12) بنسبة تساوي (4 %) اما عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل فيساوي (247) استبيان بنسبة (82.3 %) وهي نسبة معقولة تعكس مدي استجابة المبحوثين ومدى وضوح العبارات المستخدمة في الاستبيان لجمع بيانات ا لدراسة الميدانية وهذه الدراسة لا تختلف عن البحوث التي تستند علي الاستبيانات في جمع البيانات.

جدول 1: معدل استجابة المبحوثين

العدد الكلي للاستبيانات الموزعة	**300**
بإجابات جزئية او فارغة الاستبيانات المستردة عدد	41
عدد الاستبيانات غير المستردة	12
الاستبيانات المستردة مكتملة الاجابات عدد	247
والمستخدم في التحليل معدل الاستجابة الكلي	82.3%

المصدر: اعداد الباحثان من واقع الدراسة الميدانية (2021)

اسلوب الدراسة:

لأجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام العديد من الأدوات الإحصائية للقياس والتحليل وهي :

للإجابة عن أسئلة واختبار فرضيات الدراسة، قام الباحث باستخدام أسلوب الإحصاء الاستدلالي باستخدام البرنامج الإحصائي(SPSS) ، وبموجب الاختبارات التالية:

- التكرارات والنسب المئوية .
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة
- اختبار T لعينة الواحدة (One-Sample T test).
- تحليل معامل الارتباط بيرسون.Pearson de Correlation
- سيتم تحليل البيانات واختبار الفرضيات عند مستوى معنوية 0.05

- **مصداقية الدراسة:**

لقد قام الباحثان من التأكد من صدق الثبات للأداء بعدة طرق حيث قام باستخدام معامل الارتباط بينهما وحصل على 85%وهى نسبة معقولة لثبات الأداة والطريقة الثانية عن طريق (كرومبا الفا) الاتساق الداخلي بين فقرات الأداة والطريقة الثالثة: حساب معامل الثبات عن طريق نتائج الدراسة.

ب) اختبار التوزيع الطبيعي لكل محاور

يختص كل المحور بفرضية واحدة من فرضيات الدراسة، و يعتبر أستخدم اختبار تتبع التوزيع الطبيعي كولمجروف – سمرنوف لمعرفة هل البيانات وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات ،لأن معظم الاختبارات المعملية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا ويوضح الجدول ً اختبار الفرضيات، أن معظم الاختبارات المعملية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا نتائج الاختبار لكل المحاور حيث تبين أن قيمة الاختبار z أصغر من قيمة z الجدولية 1.96 وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي و يجب استخدام الاختبارات المعلمين.

جدول 2: اختبار التوزيع الطبيعي.

المجال	عدد الفقرات	قيمة الاختبار Z
مدى أثره العوامل شخصية للمراقب على متخذي القرار.	7	0.895
مدى أدراك والوعي المسؤولين بأهمية المراقب الداخلي	7	0.714
مدى دور ومساهمة المراقب الداخلي لاتخاذ القرارات	5	1. 657

ت) اختبار T للعينة الواحدة

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (Test-T sample One) لتحليل فقرات الاستبيان، وتكون الفقرة إيجابية بمعنى أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة Tالمحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 1.96 أو مستوى الدلالة أقل من 05.0 والمتوسط الحسابي أكبر من 3%)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة ليوافقون على محتواها إذا كانت قيمة T المحسوبة أصغر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 1.96. أو مستوى الدلالة أقل من 05.0 والمتوسط الحسابي أقل من 3 وتكون أراء أفراد العينة في الفقرة محايدة إذا كان المتوسط الحسابي يساوي 3، ًلتحليل النتائج المستخلصة من الاستبيان، تم الاعتماد عدد من الطرق الإحصائية المنتقاة من برنامج SPSS بناء على الحاجة إلى دلائلها، والتي من

أهمها المتوسط الحسابي لكل فقرات في الاستبيان، كما تم تشكيل الفقرات في محاور فرعية بناء على الاتجاه العام لإجابات أفراد العينة، كانت نتيجة التحليل الاجابات عينة الدراسة على فقرات الجزء الثاني على النحو التالي

- **تحليل فقرات المحور الاول**: يتضمن هذا المحور سبعة فقرات، وتمثل كل فقرة عامل من العوامل الشخصية للمراقب وذلك بهدف قياس." القدرات الشخصية للمراقب على متخذي القرار"

جدول 3: المتوسطات الحسابية لمحور الأول

	الفقرات	الوسط الحسابي	قيمة t	مستوى الدلالة
1	تتوفر المؤهلات العلمية عالية لدى المراقب.	3,8381	9,991	0.000
2	تتوفر الخبرة العملية هامة بالتدقيق.	3,8138	10,493	0.000
3	التأهيل وتطوير المستمر للمراقب.	4,1053	15,909	0.000
4	المهارات التحليلية لدى المراقب.	3,9271	14,377	0.000
5	يمتلك المراقب معرفة كافية بالمعايير المهنية.	4,0324	13,847	0.000
6	معرفة المراقب بأساليب الإدارة وتقنياتها.	3,9109	15,797	0.000
7	بذل العناية المهنية عند أداء مهام	3,9312	13,673	0.000
	جميع فقرات المحور	**3.9391**	**14,245**	**0.000**

يتضح من خلال الجدول النتائج الذي يبين أراء أفراد عينة الدراسة في المحور الأول بأن أكثر العوامل تأثيرا ''رقم 3'' بلغ المتوسط الحسابي 4.1 ومستوى الدالة 000.0 وهي أقل من 05.0 مما يدل على الحاجة الماسة لدى وهذا ما يدل أهمية التأهيل والتطوير المستمر من خلال الدورات متخصصة في مجال عملهم، وكما جاء في المرتبة الثانية كل من فقرة رقم ''5'' بلغ المعدل المتوسط الحسابي4.02 ومستوى الدلالة 000.0 وهي أقل من 05.0 وهذا ما يؤكد أهمية معرفة المدقق بالمعايير المهنية. تليها الفقرات توفير المؤهلات العلمية ومعرفة بأساليب الإدارة وتقنياتها، كما يجب توفير الخبرة والمهارات التحليلية الكافية لدى المراقب 565.0، مما يدل على "أثر ودور العوامل الشخصية للمدقق الداخلي على متخذي القرار "تحليل فقرات المحور الثاني: يتضمن هذا المحور سبع فقرات بهدف قياس الفرضية الثانية والتي تنص على: " أدراك والوعي لأهمية المراقب."

ويتبين لنا من الجدول أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول يساوي 3.93 هو أكبر من المعدل النسبي المحايد 3 وأن قيمة T المحسوبة تساوي 14.245 وهي أكبر من قيمة T الجدولية ومستوى الدلالة 000.0 وهي أقل من 05.0 و، مما يدل على "أثر ودور العوامل الشخصية للمراقب على متخذي القرار

تحليل فقرات المحور الثاني: يتضمن هذا المحور سبع فقرات بهدف قياس: "مدى أدراك والوعي الوزارة لأهمية المراقبة "

جدول 4: المتوسطات الحسابية لمحور الثاني

	الفقرات	الوسط الحسابي	قيمة t	مستوى الدلالة
1	وظيفة المراقب الداخلي مهمة داخل الوزارة المالية	3,7571	9,178	0.000
2	تستفيد أدارة من وجود المراقب الداخلي.	3,8623	11,214	0.000
3	يتمتع المراقب الداخلي بالاستقلالية في عمله.	4,0121	13,673	0.000
4	هناك علاقة تربط التدقيق الداخلي بمختلف الادارات الوزارة المالية	3,8947	13,013	0.000
5	يقدم المراقب الداخلي تقارير دورية للوزارة	4	13,329	0.000
6	تأخذ الوزارة تقارير المراقب باهتمام كبير.	3,8826	14,055	0.000
7	تعطي الوزارة أهمية كبيرة للقرارت المالية.	3,9474	14,1	0.000
	جميع فقرات المحور	**3.912**	**15.245**	**0.000**

نلاحظ من الجدول الذي يبين أراء أفراد عينة الدراسة في المحور الثاني بأن أكبر المتوسط حسابي الذي حصلت علية الفقرة رقم (5 و 3) والذي مستوى الدلالة 000.0 وهي أقل من 05.0 المتعلقة بأهمية وظيفة التدقيق الداخلي داخل الكليات مما يؤكد على أدراك والوعي بقيمة التقارير دورية للمراقب و مدى تمتع المراقب بالاستقلالية في عمله, بينما حصل الفقرات رقم 2,4,6,7 على المرتبة الثانية والذي بلغ المعدل النسبي بين 3.8 و 3.9 ومع مستوى الدالة 000.0 وهي أقل من 05.0 وهذا يؤكد على ضرورة أن تتمتع أدارة من وجود المراقب الداخلي. وأن توجد علاقة تربط بين مختلف الادارات الوزارة المالية، كما تأخذ الوزارة تقارير المراقب باهتمام كبير., تعطي أهمية كبيرة للقرارات المالية.

يتبين لنا من الجدول أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني يساوي 3.912 وهو أكبر من المعدل النسبي المحايد 3 وأن قيمة T المحسوبة تساوي15.245 وهي أكبر من قيمة T الجدولية ومستوى الدلالة 000.0 وهي أقل من 05.0، مما يدل على" أدراك والوعي لأهمية المراقب الداخلي وما له من دور فعال ومهم في تفعيل أدارة "

تحليل فقرات المحور الثالث: يتضمن هذا المحور 5 فقرات بهدف قياس "مدى دور ومساهمة المراقب في اتخاذ القرارات "

جدول 5: المتوسطات الحسابية لمحور الثالث.

	الفقرات	الوسط الحسابي	قيمة t	مستوى الدلالة
1	يقوم المراقب الداخلي بتوفير المعلومات السليمة والدقيقة لمتخذي القرار حتى تمكنهم من ايجاد الحلول والبدائل	4,0567	14,269	0.000
2	تعتمد الوزارة على المراقب الداخلي في اتخاذ قراراتها.	3,996	15,081	0.000
3	يساهم المراقب الداخلي بشكل فعال في اتخاذ القرارات.	4,2551	22,389	0.000
4	غالبا ما تكون القرارات ناجحة اذا ما اعتمدت على المراقب الداخلي.	4,0931	19,818	0.000
5	يساهم المراقب الداخلي في الكشف عن مواطن الاختلال وتحديد نقاط الضعف والقوة.	4,1619	17,918	0.000

	جميع فقرات المحور	4.1124	15.624	0.000

نلاحظ من الجدول الذي يبين أراء أفراد عينة الدراسة في المحور الثالث بأن أكبر متوسط الحسابي بلغ 4.2 والذي حصلت علية الفقرة رقم) 3) والذي بمستوى الدلالة 000.0 وهي أقل من 05.0 والمتعلقة بمدى مساهم المراقب بشكل فعال في اتخاذ القرارات. يساهم المراقب الداخلي في الكشف عن مواطن الاختلال وتحديد نقاط الضعف والقوة في الكلية.

، بينما حصل الفقرة رقم)5) على المرتبة الثانية والذي بلغ متوسط الحسابي 4.16 ومستوى الدالة 000.0 وهي أقل من 05.0 وهذا يؤكد على مساهمة المراقب في الكشف عن مواطن الاختلال وتحديد نقاط الضعف والقوة. تليها الفقرات 1 و4 بمتوسط الحسابي 4 ومستوى الدالة 0.000 حيث يقوم المراقب الداخلي بتوفير المعلومات السليمة والدقيقة لمتخذي القرار حتى تمكنهم من ايجاد الحلول والبدائل، غالبا ما تكون القرارات ناجحة اذا ما اعتمدت على المراقب الداخلي

، أما الفقرة أقل أهمية حسب عينة الدراسة مقارنة بالفقرات الأخرى هو الفقرةً رقم 2 بلغ المتوسط الحسابي 3.9 ومستوى الدالة 000.0 وهي أقل من 05.0 مما يعني تعتمد الوزارة على المراقب في اتخاذ قراراتها.

وكما يتبين لنا من الجدول أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث يساوي 4.112 وهو أكبر من المعدل النسبي المحايد 3وأن قيمة T المحسوبة تساوي 15.624 وهي أكبر من قيمة T الجدولية ومستوى الدلالة 000.0 وهي أقل من 05.0، مما يدل على" مدى دور ومساهمة المراقب في اتخاذ القرارات" .

ث) معامل الارتباط بيرسون pearson de Correlation

تم استخدام معامل الارتباط بيرسون (pearson de Correlation) للتحقق من صحة فروض الدراسة كما يلي

جدول 6: معامل الارتباط بين أثر ودور القدرات الشخصية للمدقق الداخلي على متخذي القرار.

المحور	الإحصاءات	على متخذي القرار
دور العوامل الشخصية للمدقق الداخلي	معامل الارتباط	0.688
	مستوى الدلالة	0.000

تبين لنا من الجدول أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 000.0 وهي أقل من 05.0 كما أن قيمة معامل الارتباط rالمحسوبة تساوي 0.688 وهي أكبر من قيمة معامل الارتباط r الجدولية مما يدل على وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 05.0 بين القدرات الشخصية للمدقق الداخلي على متخذ القرار وبذلك نقبل الفرضية الأولى.

جدول 7: معامل الارتباط بين" أدراك والوعي الوزارة لأهمية التدقيق الداخلي

المحور	الإحصاءات	على متخذي القرار
أدراك والوعي الوزارة لأهمية التدقيق الداخلي	معامل الارتباط	0.708
	مستوى الدلالة	0.000

يتبين لنا من الجدول أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 000.0 وهي أقل من 05.0 كما أن قيمة معامل الارتباط rالمحسوبة تساوي 0.708 وهي أكبر من قيمة معامل الارتباط r الجدولية مما يدل على وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 05.0 بين القدرات الشخصية للمدقق الداخلي على متخذ القرار وبذلك نقبل الفرضية الثانية.

جدول 8: معامل الارتباط بين "مدى دور ومساهمة التدقيق الداخلي في أتخاذ القرارات"

المحور	الإحصاءات	على متخذي القرار
مدى دور ومساهمة التدقيق الداخلي في أتخاذ القرارات	معامل الارتباط	0.752
	مستوى الدلالة	0.000

يتبين لنا من الجدول أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 000.0 وهي أقل من 05.0 كما أن قيمة معامل الارتباط rالمحسوبة تساوي 0.752 وهي أكبر من قيمة معامل الارتباط r الجدولية مما يدل على وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 05.0 مدى دور ومساهمة التدقيق الداخلي في أتخاذ القرارات"على متخذ القرار وبذلك نقبل الفرضية الثالثة.

7. استنتاجات والتوصيات

تعتبر الرقابة المالية والادارية نموذجاً مميزاً في فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية بشقيه المالي والاداري ويمتلك أغلب العناصر والمقومات للرقابة الداخلية في الوزارة المالية.

تمتلك الوزارة المالية القدرات البشرية القادرة على تصميم نظام الرقابة الداخلية بطريقة فاعلة وذات كفاءة.

تقوم الوزارة المالية حسب نتائج الدراسة بتطبيق العناصر والمقومات الأساسية للرقابة الداخلية بشكل كبير.

يحقق نظام الرقابة الداخلية الأهداف المنوطة به والمرسومة ضمن الخطة الاستراتيجية ومعايير عالية

يمكن تصنيف المعوقات الأساسية والجوهرية التي تعيق تطبيق وتطوير نظم رقابة بالاستقلال الذي أقره القانون الوزارة المالية، واستقواء وتداخلات الجهات التنفيذية السيادية في الوزارة المالية.

هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين العوامل شخصية للمراقب على متخذي القرار ومساهمة المراقب الداخلي لاتخاذ القرارات في الوزارة المالية الليبية

هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين العوامل شخصية للمراقب على متخذي القرار ومدى أدراك والوعي المؤسسات المالية لأهمية التدقيق الداخلي الوزارة المالية الليبية

هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين مدى دور ومساهمة التدقيق الداخلي في أتخاذ القرارات وأدراك والوعي المؤسسات المالية لأهمية التدقيق الداخلي في الوزارة المالية الليبية

خلصت الدارسة إلى جملة قضايا تعمل على تنمية وتطوير أنظمة الرقابة الداخلية من أهمها:

- نشر ثقافة الرقابة الداخلية بشكل أفضل.
- تدريب وتأهيل العاملين على التعامل مع انظمة الرقابة الادارية.
- بناء الهيكلية الادارية ومراعاة الفصل بين الصلاحيات ومنع تضارب المصالح.
- استخدام التكنولوجيا في الأعمال الادارية والمالية.
- الاهتمام بتنمية كفاءة وفاعلية وحدة الرقابة الداخلية.
- بناء منهجية واضحة ومعلنة للرقابة الداخلية بشقيها المالي والاداري.
- زيادة اهتمام رئيس المؤسسة بضرورة الرقابة الداخلية وأهميتها.

- الاتصال بالإدارة العليا وتقديم الرأي جول الأعمال بشكل دوري.
- تغيير النظرة النمطية للرقابة على أنها جهاز بوليسي تابع للإدارة العليا وان انتقاداتها شخصية وليست مهنية.

التوصيات:

وفقا لما جاء من مناقشة النتائج يوصي الباحث بالنقاط الاتية:

- ضرورة تغيير النمط التقليدي للتعامل مع أنظمة الرقابة الداخلية على اعتبار أنها مكون أساسي من مكونات العملية الادارية، وأن مخرجاتها لا تعني انتقاداً لشخوص القائمين على الوزارة.
- ضرورة توضيح الاستقلالية الواردة في قانون الوزارة المالية وتعزيز مبدأ المساءلة والمحاسبة الخارجية بجانب نظام الرقابة الداخلي المكتمل المقومات والأسس في الوزارة المالية.
- ضرورة تفعيل وحدات الرقابة الداخلية في الوزارات والهيئات الحكومية وعدم استخدامها كشكل مكمل لما يمكن أن نطلق عليه "البريستيج " الاداري.
- إنشاء كلية مهنية متخصصة في مجال الرقابة الداخلية لتطوير وتدريب العاملين في وحدات الرقابة الداخلية في الوزارات والهيئات الحكومية.
- وضع الأنظمة الرقابية والاجرائية الخاصة بالجهات التي تضرب بعرض الحائط بتوصيات وقرارات وحدة الرقابة الداخلية.
- التركيز على توفير بيئة مؤسساتية مشجعة للرقابة الداخلية، وتوفير آليات الحماية للعاملين في هذه الوحدات.
- على الوزارة ان تعمل علي زيادة اهتمامها بقضايا الرقابة الادخارية وخاصة التقارير والسجلات وقياس الاداء لما لهم من دور في رفع نسبة القرارات السليمة.
- ان تنتهج الوزارة في خطتها واستراتيجياتها برامج الرقابة في جميع المستويات الادارية سواء كانت التنفيذية او التشغيلية.
- كما يوصي الباحث بمزيد الاهتمام برفع المعنوية للعاملين وذلك بمشاركتهم في القرارات وتزويدهم بالصلاحيات المناسبة.
- تفعيل كل المشاركة الوزارة في اتخاذ القرارات وكما يمكن تطبيقه في الادارات التشغيلية وذلك لتفعيل الشعور بالعمل.
- مزيد الاهتمام بآراء المرؤوسين ومقترحاتهم لان ذلك يساهم في تقلبهم علي قرارات التغير ويساعدهم علي ادراك الحاجة اليه، وبالتالي، يصبحون اقل عرضة لمقاومته.
- يمكن ان يتم اتخاذ الاجراءات التصحيحية لسلوك النمط القيادي من خلال اجراء تنظيمي مناسب.

المراجع

1. انس عبد الباسط عباس، إدارة الأعمال وفق منظور معاصر، دار الس رّة، عمان، 2066، ص 66
2. زاهد محمد ديري الرقابة الإدارية، 2012
3. سمير سليمان الجمل وعاطف الطيطي. أثر الرقابة الداخلية على أداء العاملين في البنوك السالمية محافظة الخليل-فلسطين والعلوم للبحوث الأكاديمية السودان م. ISSN:1858-7852 Volume (8) Issue (19): September 202م2020
4. عياش، ي. (2005 :(مدى فعالية الرقابة الداخلية في أحكام الرقابة على أداء أنشطة وكالـة الغوث الدولية في قطاع غزة في ضوء معايير المراجعة الدولية، رسالة ماجـستير غيـر منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين
5. فتحي احمد زياب، إدارة الأعمال ووظائف المدير في المؤسسات المعاصرة 2012
6. فهد طنينة 2017 ماجستير أثر الرقابة الداخلية على الداء: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي في الضفة الغربية
7. لكف اروي، عوف محمود. الرقابة المالية النظرية والتطبيق": مطبعة االنتصار. 2004

8. محمد بنوارة خزار، منشورات جامعة باتنة، الجزائر، 6441، ص 2
9. وسام المحاسبين القانونيين، الممارسات الجيدة في الرقابة الداخلية في الشركات الصغيرة والمتوسطة، باريس، 2008، ص 17
10. وليد السيفو، وآخرون، الاقتصاد الكمي مدخل كمي في استراتجية اتخاذ القرار، دار الأهلةٌ، الأردن، 2002، ص 94
11. Frédéric BERNARD, Rémi GAYRAUD, Laurent ROUSSEAU, contrôle interne, 4 eme édition, Maxima, Paris, 2013, p25
12. JACINTAH KAMAU 2016 Effects of internal control practices on financial performance of small and medium enterprises in nairobi county .A research project submitted in partial fulfillment of the requirements for the award of the degree of master of science in finance, University of Nairobi
13. Mikol A. (1992), « Le contrôle interne : principes et mise en place », Revue fiduciaire Comptable, n° 176, juin 1992, p46
14. ZARHLOUL, zouhair, & MRANI ZENTAR, S. (2022). La contribution de l'audit interne à la performance du système de contrôle interne : cas du secteur bancaire marocain. International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics , 3 (2-2), 354-368.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JSHD** and/or the editor(s). **JSHD** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.